

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية	01/01/2021-31/12/2021
مراقب الحسابات	
مراقب الحسابات	
الرأي	
رأي معاكس	نعم
أسس الرأي	
أساس الرأي المعاكس	Ref #1
أمور التدقيق الرئيسية	Ref #2
معلومات أخرى	Ref #3
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	Ref #4
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية	Ref #5
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	Ref #6

1 #

الرأي السلبي (المعاكس)

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة الحسن الهندسية ش.م.ع.ع ("الشركة") ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021 ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، والإيضاحات على القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، نظرًا لأهمية الأمر التي تم مناقشته في قسم "أساس الرأي السلبي (المعاكس)" في تقريرنا ، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2021 IFRS.، وأدائها المالي، وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ()

أساس الرأي السلبي (المعاكس)

كما هو موضح في الإيضاح 3 من القوائم المالية ، لقد تكبدت الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 خسارة قدرها 823.599 ريال عماني. علاوة على ذلك ، في ذلك التاريخ ، تجاوزت الإلتزامات المتداولة للشركة أصولها المتداولة بمقدار 48,592,056 ريال عماني، وتجاوز إجمالي الإلتزامات إجمالي أصولها بمبلغ 46.191.301 ريال عماني مما أدى إلى تآكل حقوق ملكية الشركة بشكل كبير.

يكشف الإيضاح 3 عن التدابير المختلفة التي بدأتها الإدارة لضمان استمرارية العمل ، ولكنها تعتمد بشكل كبير على الحصول على مشاريع جديدة، وتسويات شروط الدفع مع المقرضين.

تشير هذه الشروط ، إلى جانب الأمور الأخرى الموضحة في الإيضاح 3 ، إلى وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن استمرارية عمليات الشركة في المستقبل، وبالتالي ، فإن استخدام افتراض الاستمرارية غير مناسب. ومع ذلك ، فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، ولم يتم تحديد الآثار المترتبة على ذلك على القوائم المالية.

2 #

مسائل التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي ، في تقديرنا المهني ، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل ، وفي تكوين رأينا بشأنها ، ولا نبدي رأيًا في هذه الأمور.

بالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي السلبي (المعاكس)" ، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه على أنها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا:

كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

إثبات الإيرادات من عقود البناء

الرجوع إلى السياسات المحاسبية للقوائم المالية. تضمنت إجراءات ، من بين أمور أخرى:

تبلغ الإيرادات من عقود البناء 13.363.152 ريال١ الحصول على فهم لعمليات تنفيذ المشروع عماني ، ويبلغ مدينون العقد 5.148.974 ريال عماني والضوابط ذات الصلة المتعلقة بمحاسبة عقود ويبلغ الذمم المدينة غير المفوترة 3.852.640 ريال العملاء.

- بالنسبة للإيرادات المعترف بها على مدار العام ، قمنا باختبار عناصر تحكم رئيسية مختارة ، بما في ذلك النتائج التي تمت مراجعتها من قبل الإدارة ، للتأكد من فعاليتها التشغيلية وقمنا بتنفيذ الإجراءات للحصول على أدلة تدقيق كافية حول دقة المحاسبة لعقود العملاء وتعليقات القوائم المالية ذات الصلة.

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

إثبات الإيرادات من عقود البناء (تابع)

بالنسبة لجميع العقود ، تعترف الشركة بالإيرادات بمرور • تضمنت هذه الإجراءات قراءة العقود الجديدة

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 09 Mar 2022

الوقت (OT) وتقيس التقدم بناءً على طريقة الإدخال من خلال مراعاة نسبة تكاليف العقد المتكبدة للعمل المنجز حتى تاريخ الميزانية العمومية ، بالنسبة إلى إجمالي التكاليف المتوقعة المقدرة للعقد عند الانتهاء. لذلك يعتمد الاعتراف بالإيرادات والأرباح / الخسائر على التقديرات المتعلقة بالتكاليف الإجمالية المتوقعة لكل عقد. قد يتم أيضًا تضمين التكاليف الطارئة في هذه التقديرات لمراعاة المخاطر المحددة غير المؤكدة ، أو المطالبات المتنازع عليها ضد الشركة ، والتي تنشأ ضمن كل عقد. يتم مراجعة هذه الالتزامات الطارئة من قبل الشركة بشكل منتظم طوال فترة العقد ويتم إعادة تقدير المبالغ ، حتى يتم معرفة نتيجة العقد.

• تحليل توقعات نهاية الوظيفة على العقود المختارة والتحقق من التقديرات ضمن التوقعات من خلال النظر في المبالغ المشتراة بالفعل ، والمبالغ التي لا يزال يتعين شراؤها ، وتوقعات التكلفة المتعلقة بالموقع والوقت مقابل معدلات البرنامج والتشغيل ، وأي طوارئ محتجزة.

قد تشمل الإيرادات على العقود أيضًا الاختلافات والمطالبات ، والتي تدرج تحت إما المقابل المتغير أو متطلبات تعديل العقد للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء".

يتم الاعتراف بها على أساس كل عقد على حدة عندما يدعم الدليل أن تعديل العقد قابل للتنفيذ أو عندما يكون هناك احتمال كبير بعدم حدوث انعكاس جوهري في مبلغ الإيرادات المعترف بها.

إن تأثير هذه الأمور ، كجزء من تقييمنا للمخاطر ، قررنا أن إيرادات العقود وأرصدة العقود الأخرى ذات الصلة بها درجة عالية من عدم التأكد من التقدير ، وبالتالي ؛ كانت من أمور التدقيق الرئيسية.

إن تأثير هذه الأمور ، كجزء من تقييمنا للمخاطر ، قررنا أن إيرادات العقود وأرصدة العقود الأخرى ذات الصلة بها درجة عالية من عدم التأكد من التقدير ، وبالتالي ؛ كانت من أمور التدقيق الرئيسية.

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

إنخفاض قيمة الذمم المدينة وأعمال تحت التنفيذ

الرجوع إلى السياسات المحاسبية للقوائم المالية والإيضاح 10.

تعتبر أرصدة العقود وأرصدة الأعمال قيد التنفيذ هامة للشركة كما في 31 ديسمبر 2021. يعتبر التصديق على أعمال العقد قيد التنفيذ وإمكانية تحصيل ذمم العقود المدينة عنصرًا رئيسيًا في إدارة رأس المال العامل للشركة. تتضمن هذه الأرصدة مطالبات معينة مقدمة من الشركة ضد عملاء معينين تتعلق بشكل رئيسي بالتغيرات من النطاق المتفق عليه في الأصل ، والتغيرات في التكاليف المتكبدة نتيجة لتمديد وقت إنجاز المشروع. بالنظر إلى الحكم المتضمن في التصديق على أوامر التغيير وتقييم قابلية تحصيل الذمم المدينة للعقود ، والنظر في المدفوعات المتأخرة بسبب ظروف السوق الحالية ، كان انخفاض قيمة العقود المدينة وأعمال العقد قيد التنفيذ من أمور التدقيق الرئيسية. تضمنت العوامل المحددة التي نظرت فيها الإدارة ما يلي:

- عمر المبالغ المستحقة.
- تقارير مستقلة حول إمكانية استرداد المطالبات.
- وجود نزاعات.
- أنماط الدفع التاريخية الحديثة. و
- توقعات توقيت التحصيل وأية معلومات أخرى متاحة بشأن الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

للتكاليف لإكمالها ، واختبرنا الدقة الحسابية للحسابات وكفاية محاسبة المشروع. قمنا أيضًا بفحص التكاليف المدرجة ضمن أصول العقد على أساس عينة من خلال التحقق من المبالغ مرة أخرى إلى وثائق المصدر واختبرنا قابلية استردادها من خلال مقارنة صافي القيم الممكن تحقيقها وفقًا للاتفاقيات مع التكاليف المقدرة لإكمالها.

على أساس العينة ، قمنا بتسوية الإيرادات مع الوثائق الداعمة ، والتقديرات المصدق عليها

كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

قمنا بتقييم افتراضات الإدارة والأساليب المطبقة في حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة من مستحقات العقود والعمل الجاري من خلال تنفيذ الإجراءات التالية ، من بين أمور أخرى:

لقد حصلنا على مستحقات العقود والعمل الجاري في تأكيدات الرصيد ، وفي حالة عدم استلامنا ، قمنا بتنفيذ إجراءات بديلة.

قمنا بتحليل تقادم الذمم المدينة للعقود والعمل الجاري.

حصلنا على قائمة بالذمم المدينة القائمة وقمنا بتقييم إمكانية استردادها من خلال الاستفسار مع الإدارة ومن خلال الحصول على أدلة داعمة كافية لدعم الاستنتاجات.

مراجعة مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة (المستقبلية والتاريخية) والمنهجية والسياسات المطبقة لتقييم خسارة الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالأصول المالية للشركة. التحقق من عمل الإدارة بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

• النظر في مدى ملاءمة الإفصاحات في القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة.

تستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحديد ما إذا كان مخصص انخفاض القيمة مطلوبًا لمعاملة معينة لكل رصيد عميل.

3 #

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها في تاريخ تقرير المدقق هذا على تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركة ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا في القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى ، وعند القيام بذلك ، أخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة ، أو أنها تبدو جوهريّة. تحريف. إذا استنتجنا ، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا ، أن هناك خطأ جوهريًا في المعلومات الأخرى ، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد ، باستثناء الآثار المحتملة للمسائل الموضحة في قسم "أساس الرأي السلبي (المعاكس)" في تقريرنا.

4 #

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقانون الشركات التجارية لعام 2019 لسلطنة عمان وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة . والتي هي ضرورية لتمكين إعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية ، والإفصاح ، حسب الاقتضاء ، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية . أو وقف العمليات ، أو ليس أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

المسؤولون عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية .

5 #

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأيًا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد ، ولكنه لا يضمن أن التدقيق الذي يتم إجراؤه وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائمًا عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر ، بشكل فردي أو إجمالي ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. نحن أيضا:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيًا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي ، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات لدينا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية ، أو تعديل رأيًا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات لدينا. ومع ذلك ، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق ، من بين أمور أخرى ، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

كما نوفر للمكلفين بالحوكمة ببياناً يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية ، ونتواصل معهم في جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا ، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها ، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما نقرر ، في حالات نادرة للغاية ، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق الفوائد العامة لمثل هذا التواصل.

6 #

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

فقدت الشركة أكثر من 50٪ من رأس مالها كما في 31 ديسمبر 2021. وقد أدى ذلك إلى تطبيق المادة 147 من قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان ، 2019 ، وتعديلاته ، والتي تتطلب من مجلس إدارة الشركة عقد جمعية عمومية غير عادية لاتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الخسائر، وإعادة الشركة إلى وضع الربحية.

علاوة على ذلك ، في رأينا ، بخلاف الأمر الموضح في قسم أساس الرأي السلبي (المعاكس) في تقريرنا ، أن القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ، تتوافق ، من جميع النواحي الجوهرية ، مع الأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية الخاص بـ سلطنة عمان ، 2019 وتعديلاته ، ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة للهيئة العامة لسوق المال.

Audited	
العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات	
إيضاح تفصيل مرقب الحسابات	
ناصر المغيري	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
أيو تمام محاسيون قانونيون	اسم مكتب مراقب الحسابات